

**Procédure collective :
L'ouverture du redressement
judiciaire s'impose lorsque la
situation de l'entreprise n'est
pas établie comme étant
irréremédiatement compromise
(CA. com. Casablanca 2000)**

Identification			
Ref 21057	Juridiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 2730
Date de décision 22/12/2000	N° de dossier non précisé	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Conditions d'ouverture de la procédure, Entreprises en difficulté		Mots clés وضعية المقاولة مختلة بشكل لا رجعة فيه, Intérêt de l'entreprise, Liquidation judiciaire, Office du juge, Pouvoirs du tribunal, Primauté du redressement sur la liquidation, Procédures collectives, Redressement judiciaire, Rôle du syndic, Bilan économique et social, Situation irrémédiablement compromise, تسوية قضائية, تصفية قضائية, تقرير الخبرة, دور السنديك, سلطة المحكمة, مساطر المعالجة, مصلحة المقاول, المماولة, إعداد الحل طبقا للقانون, Appréciation du caractère irrémédiable	
Base légale Article(s) : 568 - 579 - 619 - Dahir n° 1-96-83 du 15 rabii I 1417 (1er août 1996) portant promulgation de la loi n° 15-95 formant code de commerce		Source Non publiée	

Résumé en français

En matière de difficultés des entreprises, le juge n'est pas lié par les demandes des parties. Son office lui impose de rechercher la solution la plus appropriée à la situation de l'entreprise, dont l'intérêt prime sur celui des dirigeants.

Le choix entre le redressement et la liquidation judiciaire, régi par les articles 568 et 619 du Code de commerce, repose sur un critère unique : le caractère irrémédiablement compromis, ou non, de la situation de l'entreprise.

L'appréciation de ce caractère ne peut être arrêtée prématurément. Le juge ne peut conclure au caractère irrémédiable de la situation avant d'avoir analysé le bilan économique et social que le syndic est tenu de dresser, en application de l'article 579 du Code de commerce, et sur la base duquel un plan de continuation ou de cession peut être envisagé.

Résumé en arabe

تتمتع المحكمة عند نظرها في مساطر معالجة صعوبات المقاولة بسلطة تقديرية واسعة، حيث لا تتقيد بطلبات الأطراف، وتضع يدها على المسطرة تلقائيا حماية للنظام العام الاقتصادي ولمصلحة المقاولة التي تعلقو على المصلحة الخاصة للمقاول.

إن المعيار الفاصل الذي أقره المشرع في المادتين 568 و 619 من مدونة التجارة، للتمييز بين الحكم بالتسوية القضائية أو التصفية القضائية، يكمن في تحديد ما إذا كانت وضعية المقاولة « مختلفة بشكل لا رجعة فيه » من عدمه.

وبالتالي، لا يمكن للمحكمة أن تتسرع في إقرار هذا الطابع النهائي للاختلال. بل يجب عليها استنادا إلى كافة المعطيات، كتقرير الخبرة الذي يفيد بقابلية المقاولة للتقويم، أن تمنح الأولوية لمسطرة التسوية كلما كان هناك أمل في إنقاذها، ويعتبر الحكم بالتصفية سابقا لأوانه ما لم يتم انتظار الحل الذي سيقتصره السنديك بعد إعداده لتقريره المالي والاجتماعي طبقا لمقتضيات المادة 579 من مدونة التجارة.

Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

قرار عدد 2730 صادر بتاريخ 22/12/2000

التعليق

حيث تمسك الطاعن في استئنافه بكون موضوع المقال الافتتاحي للدعوى يتعلق بطلب فتح مسطرة المعالجة في حين أن طالبة فتح المسطرة تقدمت بمذكرة إصلاحية تلتزم بمقتضاها فتح مسطرة التصفية القضائية وانه نظرا للفرق الشاسع بين الدعويين فان الدعوى تبقى معيبة من الناحية الشكلية وانه فيما يخص الموضوع فان المحكمة التجارية قضت بفتح مسطرة التصفية القضائية في مواجهة المقاولة مع أن هناك إمكانية لإعادة تقويم وضعيتها المالية استنادا إلى الوثائق المحاسبية الموجودة بين يديه واستنادا إلى الخبرة المأمور بها من طرف المحكمة.

لكن حيث انه بالنسبة للسبب الأول فانه يتعين القول بان مساطر المعالجة تشمل كلا من التسوية والتصفية القضائية وان المحكمة تقضي بالتسوية القضائية إذا تبين لها أن وضعية المقاولة ليست مختلفة بشكل لا رجعة فيه وتقضي بالتصفية القضائية إذا تبين لها أن وضعية المقاولة مختلفة بشكل لا رجعة فيه (المادتان 568 و 619 من مدونة التجارة).

وحيث انه بالنسبة للسبب الثاني فان المحكمة عند تحريك مساطر المعالجة لم تعد مقيدة بطلبات الأطراف بل يصح بإمكانها أن تضع يدها تلقائيا على القضية وتقضي استنادا إلى وثائق الملف ومعطيات النازلة كما أن المشرع في إطار المساطر الجماعية اخذ بعين الاعتبار مصلحة المقاولة بالأساس وليس مصلحة المقاول بدليل تنظيمه لمسطرة تفويتها إلى الغير واعتبار التفويت كحل من حلول التسوية.

وحيث بالتالي فان رئيس المقاولة في النازلة وان كان قد تقدم بطلب رام إلى التصفية القضائية فان المحكمة لم تسايه مباشرة في طلبه

بل أمرت تمهيداً بإجراء خبرة للوقوف على الوضعية المالية للمقاولة والصعوبات التي تعترضها وأسباب ذلك.

وحيث أنه لئن كان الخبير المعين من طرف المحكمة السيد مصطفى (ا) أفاد بمقتضى تقريره بأن المقاولة قابلة لإعادة التقويم استناداً إلى تحليله لوضعيتها المالية من جهة.

وحيث أنه من جهة أخرى فإن المقاولة لم تفقد انتماءها التجاري بعد بدليل أن البنك الطاعن الذي هو أحد الدائنين والمتعاملين معها يرى بأنها قابلة للتسوية فإنه يصعب القول بشكل جازم بكون وضعيتها مختلفة بشكل لا رجعة فيه قبل اقتراح الحل من طرف السنديك في إطار مقتضيات المادة 579 من مدونة التجارة.

وحيث أنه لذلك يتعين اعتبار الاستئناف وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تصفية قضائية في مواجهة المقاولة المستأنف ضدها والحكم من جديد بفتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهتها.

لهذه الأسباب:

فإن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبث علينا غيابياً في حق فتح الله (ج) وجمال (ج) وحضورياً في حق الباقي تصرح:

في الشكل: قبول الاستئناف.

في الجوهري: باعتباره وإلغاء الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بالرباط بتاريخ 21/6/2000 في الملف 41/99/5 فيما قضى به في مواجهة شركة (ف. ت. ب. ف.) « (إ) » من تصفية قضائية والحكم من جديد بفتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهة الشركة المذكورة وتكليف السنديك بمراقبة عملية التسيير وعليه إعداد الحل طبقاً لمقتضيات المادة 579 من مدونة التجارة داخل الأجل المنصوص عليه في نفس المادة مع تأييد الحكم المستأنف في باقي المقتضيات المتعلقة بتحديد تاريخ التوقف عن الدفع وتعيين القاضي المنتدب والسنديك وإجراءات التقييد والنشر والشهر والأتعاب وتحميل الشركة المستأنف عليها الصائر وإرجاع الملف إلى المحكمة التجارية بالرباط لمتابعة الإجراءات.